

أ. عطالله ياسين  
جامعة المسيلة

#### ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم واقع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة، حيث تم تناول أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنافسية ومؤشراتها، وتم الاعتماد على الاستبيان كأداة أساسية لجمع المعلومات من مفردات العينة.

وبعد اختبار فرضية الدراسة بالاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة وبرمجية SPSS تم التوصل إلى أن مستوى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة يرتقي إلى المستوى المطلوب.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنافسية، مؤشرات قياس التنافسية

#### Abstract:

The aim of this paper is to evaluate the competitiveness of small and medium enterprises in the state of M'sila, The main concepts related to competitiveness and their indicators were addressed, The questionnaire was used as an essential tool for collecting information from the sample.

After testing the hypothesis of the study using the appropriate statistical methods and the SPSS program, it was found that the level of competitiveness of SMEs in the state of M'sila is up to the required level.

**Keywords:** small and medium enterprises, Competitiveness, Competitiveness Indicators.

#### مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تتميز به من خصائص ومميزات دورا فعالا في مختلف الاقتصاديات العالمية وخاصة الدول المتقدمة منها، إذا أنها تساهم بأكثر من 50% في أغلب اقتصاديات الدول كما تشكل أكثر من 90% من إجمالي المنظومة الاقتصادية لمعظم الدول، ففي الجزائر وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1060289 مؤسسة إلى غاية نهاية السداسي الأول من عام 2017<sup>1</sup>، ونظرا لهذا الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات وما يكتنفه من منافسة بينها يجعله تبحث أكثر على مكانة في السوق تسمع لها بتحقيق أهدافها، وعليه سنتطرق لدراسة تقييمية لمدى تنافسية هذه المؤسسات على المستوى المحلي، حيث نتطرق في المحور الأول إلى التنافسية ومؤشرات قياسها وفي المحور الثاني نتطرق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها، وعليه يمكن صياغة الإشكالية التالية:

**أولاً: الإشكالية:** ما مستوى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة؟

**ثانياً: فرضية الدراسة:** للإجابة على الإشكالية تم صياغة الفرضية التالية:

1/ يرتقي مستوى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة إلى المستوى المطلوب عند مستوى معنوية 0.05.

ثالثا: أهمية الدراسة: تتمثل الأهمية فيما يلي:

✓ التعرف أكثر على مؤشرات تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ المساهم في تقديم مادة علمية للأكاديميين والمهنيين.

رابعا: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إجراء دراسة تقييمية لواقع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة من أجل معرفة الواقع ومحاولة تقديم اقتراحات من شأنها ان تساهم في رفع تنافسيتها.

خامسا: هيكل الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

### 1. الإطار النظري للدراسة.

#### 1-1- مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة.

#### 1-2- مؤشرات قياس التنافسية على مستوى المؤسسة والعوامل المؤثرة فيها.

#### 1-3- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.

#### 1-4- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة.

### 2. الإطار التطبيقي للدراسة.

#### 1-2- منهجية الدراسة ووصف العينة.

#### 2-2- اختبار فرضية الدراسة وتحليل نتائجها.

### 1. الإطار النظري للدراسة.

سنتطرق فيه إلى مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة بالإضافة إلى مؤشرات قياس التنافسية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك نتعرف على العوامل المؤثرة على التنافسية وفي الأخير نشير إلى تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة.

يستخدم مفهوم التنافسية على نطاق واسع وفق معايير متفاوتة غير محددة حيث يعد مفهوم التنافسية مسألة مهمة لتحديد معالم الظاهرة ونطاقها وتفسيرها ومعوقات نموها وتطورها.

تختلف وجهات نظر الباحثين والأكاديميين للتنافسية بسبب تعقد مفهومها، فيرى بعض الباحثين أن التنافسية على المستوى الوطني تشمل فكرة واسعة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي، بينما ينظر آخرون إلى أن التنافسية تمثل مفهوما ضيقا على المستوى الجزئي يرتكز على تنافسية السعر والتجارة، الذي يمثل السلوك المثل للمؤسسة في تخفيض التكاليف أو تعظيم الأرباح مع مراعاة تركيبة الأسواق وأسعار عوامل الإنتاج والمنتج، و للتنافسية بعدان أساسيان هما القدرة التنافسية\*، والميزة التنافسية\*\*2\*،

### 1-1- مفهوم التنافسية وفق مستوياتها

يمكن أن نميز ثلاث مستويات للتنافسية، وهي التنافسية على مستوى المؤسسة والتنافسية على مستوى القطاع والتنافسية على مستوى الدولة، حيث يختلف مفهومها من مستوى لآخر، وفي ورقتنا البحثية هذه نشير لمفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة فقط.

### 1-1-1- مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة:

يبقى مفهوم التنافسية غير واضح ودقيق، فهو محصلة لمجموعة من القوى الداخلية والخارجية التي تحدد خصائص نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، رغم ذلك إلا أنه أجتهد بعض المفكرين والمختصين في مجال الأعمال التجارية والاقتصادية وإدارة الأعمال بتقديم بعض التعاريف المتعلقة بمفهوم التنافسية<sup>3</sup>، من أهمها:

تعرف على أنها "القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار وتجديد"<sup>4</sup>، حيث ركز في هذا التعريف على قدرة المؤسسة في الصمود أمام المنافسين من خلال تحقيق أهدافها المتمثلة في الربحية والنمو والاستقرار من خلال توسعها وابتكار وتجديد منتجاتها.

كما عرفت على أنها "قدرة تعكس نفوذ المؤسسة وفرض وجودها في الأسواق الجديدة"<sup>5</sup>، أي أنها من خلال فرض وجودها (البقاء، الاستمرار) والنفوذ في الأسواق الجديدة يسمح لها بكسب حصص سوقية جديدة.

في حين تم تعريفها "من خلال قدرة قياس المؤسسة على تحقيق حصة سوقية أكبر نسبياً من منافسيها"<sup>6</sup>، حيث ركز في هذا التعريف على تحقيق حصة سوقية كبيرة دون الإشارة للوسائل التي تحقق لها ذلك.

من جهة أخرى عرفت التنافسية على المدى المتوسط من خلال قدرتها على تحقيق أداء متفوق أعلى من متوسط الأداء المحقق من طرف منافسيها، أما على المدى القصير فغالبا ما تعكس الصراع بين المنافسين للحصول على حصة سوقية أكبر<sup>7</sup>، ركز في هذا التعريف على المديين القصير والمتوسط وأهمل المدى الطويل.

كما عرفت على أنها "القدرة على إنتاج السلع الصحيحة بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجة المستهلكين بشكل أكثر كفاءة" من المؤسسات الأخرى<sup>8</sup>، حيث تبرز المنافسة من خلال هذا التعريف في تميز المؤسسة عن غيرها في تلبية حاجات المستهلكين بالتركيز على معايير الجودة والنوعية والسعر التنافسي مع التركيز على العامل الزمني وهو ما ينطبق على مصطلح الامدادية، ففي هذا المقام يتوافق مفهوم التنافسية مع ما يعرف بنظام الإنتاج في الوقت المحدد (JIT - Just-In-time)، والذي يعتبر كمدخل حديث لصناعة الميزة التنافسية، إذ أنه يشكل اتجاها إداريا يمكن للمؤسسة أن تتبناه بكافة وحداتها ووظائفها لإنتاج سلع وخدمات خلال أقل وقت وبأقل تكلفة إجمالية ممكنة، ويركز

دراسة تقييمية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة

هذا النظام على التحجيم المستمر لكل مسببات الفاقد والانحراف عن الخطة الموضوعة والتي تتضمن الجودة والنوعية والوقت، من خلال السيطرة على التكاليف في كافة مراحل العملية الإنتاجية بتعظيم إنتاجية الآلات والتخلص من الفاقد المالي والزمني الكبير، وهو ما يبقي المؤسسة في دائرة الربحية وبالتالي في مجال التنافسية<sup>9</sup>.

ويعرفها الأستاذ مايكل بورتر Michael Porter على أنها عبارة عن قدرة المؤسسة على تقديم سلعة أو خدمة ذات نفقة أقل، أو منتج متميز عن نظيره في الأسواق مع قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاحتفاظ بهذه الميزة<sup>10</sup>، فحسبه تحقق المؤسسة تنافسياتها إذا كانت لديها تكاليف أقل وتتميز بمنتجاتها على منتجات المنافسين على المواصلة والاستمرارية في تحقيق هذين الميزتين (تكلفة أقل، تميز المنتج). كما يشير مجموعة من الكتاب والمؤلفين إلى أن التنافسية ترتبط بمجموعة من المفاهيم والتي نذكر منها ما يلي:<sup>11</sup>

- تتحقق التنافسية من خلال التكاليف الأقل والموقع المتميز.
- الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية تأت من خلال المؤسسة التي تستطيع أن تكسب الميزة بسرعة عن بقية المنافسين.
- أن العناصر الأساسية في الميزة التنافسية هي المهارات والموارد.
- أن تحقيق الاستمرارية في الميزة التنافسية يتطلب البحث عن ميزة جديدة.
- أن مؤشرات الميزة التنافسية هي القيمة، عدم القدرة على التقليد، الندرة، عدم وجود بديل.
- تتحقق الميزة التنافسية من خلال المنتج المميز بعين الزبون والتكاليف الأقل.

ويمكن أن نعطي تعريفا أكثر شموليا من سابقه وهو التعريف الذي تقدمت به مجموعة بوسطن الاستشارية BCG، والتي ترى بأن المؤسسة التي لها تنافسية هي القادرة على المنافسة، وهي التي تمتلك أقل تكلفة، أو هي التي تستطيع أن تستخدم مواردها بفعالية أكبر مقارنة بباقي المنافسين في ظل استخدام نفس الموارد التي يتم الحصول عليها بتكاليف متساوية، بحيث تتمكن المؤسسة من الحصول على نسبة سيولة أعلى من باقي المنافسين ولها قدرة أكبر على الاستثمار وبالتالي تحقيق معدل نمو مرتفع، وكذلك القدرة على المقاومة والبقاء في حالة تراجع السوق مع الاستمرار في تحسين ميزة التكلفة التي نكتسبها<sup>12</sup> من خلال ما سبق يمكن تعريف التنافسية للمؤسسة بأنها القدرة على تحقيق البقاء والاستمرار والنمو، من خلال تقديم منتجات (سلع/خدمات) بتكلفة أقل وبجودة عالية وفي الوقت المناسب والمكان المناسب، بابتكار وتجديد لمنتجاتها، مما يعطيها أداء متفوق على منافسيها، مما يرشحها لاكتساب حصص سوقية جديدة مع تحسينها المتواصل لأدائها على جميع المستويات.

1-2- مؤشرات قياس التنافسية وفق مستوياتها:

لقياس التنافسية مؤشرات تختلف من مستوى\* لآخر وسنختصر هنا على ذكر مؤشرات التنافسية على

مستوى المؤسسة.

### 1-2-1- مؤشرات قياس التنافسية على مستوى المؤسسة:

من أهم المؤشرات التي تستخدم في اختبار وتقييم تنافسية المؤسسات نجد:<sup>13</sup>

- **الربحية:** تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية ومقياسا لها، وإذا كان ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي ان يمتد لفترة من الزمن فان القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها، فان نسبة القيمة السوقية للدين و رؤوس الأموال بالمشروع على تكلفة استبدال الأصول تسمى مؤشر توبن Topin فان كانت هذه النسبة أقل من الواحد يعتبر المشروع غير تنافسي.

- **تكلفة الصنع:** وفقا للنموذج النظري للمنافسة النزيهة تكون المؤسسة غير تنافسية إذا كان متوسط تكلفة الصنع تتجاوز سعر منتجاتها في السوق ويرجع ذلك إما لانخفاض الإنتاجية التي يمكن أن تفسر على أنها نتيجة تسيير غير فعال أو أن عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا أو للسببين معا، إن تكلفة الصنع المتوسطة بالمقارنة مع تكلفة صنع المنافسين تمثل مقياسا كافيا للتنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربح المستقبلي للمؤسسة، وبالتالي تسعى المؤسسة دائما إلى تخفيض التكلفة إلى الحد الأقصى.

- **الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** إن الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تقيس الفاعلية الكلية التي تحول فيها المؤسسة مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ومن الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على مستويات محلية ودولية، ويمكن ارجاع نموها سواء على التغيرات التقنية وتتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفرات في الحجم، كما يتأثر هذا المؤشر بالفرقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية.

- **الحصة من السوق:** من الممكن أن تكون المؤسسة ذات ربحية وتستهود على جزء هام من السوق الداخلية دون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحدث هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعوائق اتجاه التجارة الخارجية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربح آني ولكنها غير قادرة على المنافسة عند تحرير التجارة الخارجية أو بسبب أو ضاع السوق، لذا ينبغي مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف المنافسين الدوليين، فعندما تكون هناك حالة توازن في قطاع نشاط ذي انتاج متجانس كلما انخفضت التكلفة الحدية للمؤسسة بالقياس مع إلى تكاليف المنافسين كلما كانت حصتها في السوق أكبر نتيجة لانخفاض التكاليف الكلية وانعكاسها على مستوى الأسعار فيزداد ربح المؤسسة، أما بالنسبة لقطاع نشاط ذي إنتاج غير متجانس فان ضعف ربحية المؤسسة يمكن أن يفسر بارتفاع التكاليف الكلية، وقد تكون المنتجات التي تقدمها أقل جاذبية من منتجات المنافسين مع افتراض تساوي المتغيرات الأخرى فتكون سببا في ضعف ربحية المؤسسة وبالتالي ضعف الحصة

من السوق.

- **الجودة والنوعية:** وهو تقديم منتج (سلعة/خدمة) بمستوى عالي تكون من خلاله المؤسسة قادرة على تلبية رغبات وأذواق عملائها بالشكل الذي يتفق وتوقعاتهم وتحقيق الرضا لهم مع المحافظة على مكونات المنتج.

فحسب فيليب كروسبي Philip Crosby فعرف الجودة والنوعية على أساس بعدين<sup>14</sup>:

- التصميم ذو الأداء العالي أي جودة العمليات.
- درجة المطابقة بمعنى غياب العيوب والذي يؤدي بدوره لتقليل الأخطاء وبالتالي التوفير في التكاليف وذلك بالتخفيض فيها.

حيث تعتبر بعدا تنافسيا هاما وهذا ما تبينه العلاقة الطردية المباشرة بين نسبة المبيعات ودرجة جودة ونوعية المنتجات بالإضافة لعلاقتها برضا الزبون والقدرة على تحقيق الأرباح فرضا الزبون يؤدي إلى زيادة الإنفاق على مشترياته مما يزيد من حجم المبيعات الذي ترافقه زيادة في الحصة السوقية والذي يضاعف من ربحيتها

- **الأداء:** وهو درجة وصول المؤسسة لتحقيق أهدافها بكفاءة (القدرة على تحجيم الفاقد في الموارد المتاحة للمؤسسة وذلك من خلال استخدام الموارد بالقدر المناسب وفق معايير محددة) وفعالية (مدى درجة تحقيق الأهداف المسطرة)؛

ويمكن الإشارة كذلك للمهارات والكفاءات والتوقيت الجيد والمناسب الذي يتم فيه تقديم المنتج للمستهلكين وتجدر الإشارة إلى أنه يتم الحكم على تنافسية المؤسسة من خلال القيام بالمعايرة التنافسية Benchmarking، من خلال مقارنتها بالمعدل السائد للمؤسسات المنافسة أو المؤسسات الرائدة، فكلما كانت هذه المؤشرات قريبة أو مساوية لمؤشرات المؤسسات المنافسة يمكن القول أن هذه المؤسسة في حالة تنافسية، وإن كانت أحسن منها فهي في وضعية تنافسية تحسد عليها إن لم نقل أنها مؤسسة رائدة، وفي المقابل كلما ضعفت هذه المؤشرات كلما كانت تنافسية هذه المؤسسة ضعيفة.

### 1-2-2- العوامل المؤثرة في التنافسية:

يمكن تحسين تنافسية المؤسسة من خلال اكتسابها لميزة تنافسية حيث حصرها بورتر M Porter في شكلين أساسيين هما (ميزة التكلفة المنخفضة، ميزة التميز)، ومنه ستكون العوامل المؤثرة في الميزة التنافسية هي نفسها المؤثرة على التنافسية، وبالنسبة لميزة التكلفة المنخفضة من شأن المؤسسة التعرف على العوامل التي تتحكم في تطور التكاليف في الأنشطة التي تولد قيمة تسمح للمؤسسة بأن تكون لها معرفة عميقة ودقيقة وواضحة حول مصادر تنافسياتها من خلال التكاليف والطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسة أن تحسن تنافسياتها<sup>15</sup>، أما العوامل التي من الممكن أن تعتمد عليها المؤسسات بما فيها المؤسسات

دراسة تقييمية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة

الصغيرة والمتوسطة في التأثير على التكاليف والتميز والتي يرى بأنها نفسها في التكاليف والتميز مع اختلاف في أهميتها بين الميزتين نذكر منها<sup>16</sup>:

- اقتصاديات الحجم، تحققها المؤسسة بزيادة حجم مبيعاتها؛
- منحنيات الخبرة أو التعلم تظهر عندما تضاعف المؤسسة إنتاجها، ويقصد بها أنه كلما استطاعت المؤسسة أن تضاعف إنتاجها فإن تكلفة الوحدة المنتجة تنخفض بنسبة معينة، إلى أن تصل لحد التكلفة الحدية عندها لا يمكن التقليل من التكلفة؛
- العلاقات التي تجمع بين مختلف الأنشطة داخل المؤسسة، وأيضا العلاقات العمودية التي تجمع بين المؤسسة ومروديها وكذا الزبائن؛
- استخدام تكنولوجيات خاصة ومتميزة من شأنها تخلق الفرق بينها وبين منافسيها؛
- استغلال مصادر هامة ومنفردة للمواد الأولية للحصول على تفضيلات من المورد نضير الكميات الكبيرة من المشتريات، و/أو التسديد الآني للمشتريات؛
- المعايير القياسية المرتبطة بخصائص وأداء المنتجات المعروضة، الخدمات المقدمة مع المنتجات كالتوصيل والتسليم والتصليح وخدمات ما بعد البيع؛
- الارتباطات الداخلية بين الوظائف داخل المؤسسة والارتباطات مع العملاء وقنوات التوزيع؛
- التوقيت الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها، كأن تكون العارض الأول للمنتج أو آخر من يدخل للسوق بحيث تستخدم أبرز التكنولوجيات؛
- الهيئات الحكومية والمقصود بها الأليات والأدوات من برامج ووكالات وصناديق و برامج ....، التي تضعها الدولة والموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها تحقق ميزة تنافسية لها تساعد في تحسين تنافسيتها؛

**1-3-1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

قبل التطرق إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري سنختصر على بعض التعاريف الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي:

**1-3-1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** تختلف وتتباين تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الولايات المتحدة الأمريكية حسب رؤية كل منظمة أو هيئة، فتعرف هيئة المشروعات الصغيرة المشروع الصغير على أنه شركة يتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل وتكون غير مسيطرة في مجال عملها وغالبا ما تكون صغيرة الحجم، فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين بالمقارنة بالشركات الأخرى.<sup>17</sup>

أما إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية فقد وضعت جملة من المعايير التي تعتمد عليها لتحديد المشروع الصغير من أجل تقديم التسهيلات والمساعدات الحكومية، وإعفاءه جزئيا من الضرائب ومن بين هذه المعايير نذكر:

- استقلالية الإدارة والملكية؛
- محدودية نصيب المؤسسة من السوق؛
- أن لا يزيد عدد العمال عن مائتين وخمسين عامل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة وأن لا يتجاوز ألف وخمسمائة عامل في بعض الأحيان؛
- إجمالي الأموال المستثمرة لا يتجاوز تسعة مليون دولار كشرط؛
- لا تزيد القيمة المضافة عن أربعة ونصف مليون دولار؛
- لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الماضيين أربعمائة وخمسين ألف دولار؛

### 1-3-2- تعريف الاتحاد الأوروبي: حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة

1996 من طرف الاتحاد الأوروبي ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية، درجة استقلالية المؤسسة، حيث عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: <sup>18</sup>

- المؤسسة المصغرة: هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء؛
- المؤسسة الصغيرة: هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا، وتتجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو؛
- المؤسسة المتوسطة: هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو؛
- لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير؛

### 1-3-3- تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد مر تعريف المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر بمجموعة من المحاولات والتي كانت تحاول إعطاء مفهوم شامل وواضح لهذه المؤسسات إلا أنه كان يشوبها نوعا من النقائص، ويمكن التطرق للمرحلة الخامسة والتي عالجت النقائص التي كانت في المراحل السابقة:

وحرصا من المشرع الجزائري على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما تقوم به من أدوار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي قام بتحديث التعريف الأخير الذي نص عليه القانون التوجيهي رقم 18/01 حيث كان التعريف الجديد والذي نص عليه القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02/17 هو: "أنه مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من عامل إلى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دينار جزائري، مع استيفائها لمعايير الاستقلالية.

بالإضافة إلى التعريف السابق تضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رقم 02/17 التفاصيل التالية:

دراسة تقييمية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة

- المؤسسة المصغرة (الصغيرة جد): هي التي تشغل ما بين 01 إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 40 مليون دج، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار جزائري؛
- المؤسسة الصغيرة: هي التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دينار جزائري؛
- المؤسسة المتوسطة: هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، ويكون رقم أعمالها ما بين 400 مليون دينار جزائري 4 ملايين دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري و 01 مليار دينار جزائري؛

الجدول رقم 01: الفرق في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القانونين التوجيهين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18/01 و 02/17

المعايير			السنوات	المؤسسة
الحصيلة (الميزانية) السنوية****	رقم الأعمال****	عدد المستخدمين		
أقل من 10 ملايين دج	أقل من 20 مليون دج	من 01 إلى 09	2001	مصغرة
أقل من 20 مليون دج	أقل من 40 مليون دج		2017	
أقل من 100 مليون دج	أقل من 200 مليون دج	من 10 إلى 49	2001	صغيرة
أقل من 200 مليون دج	أقل من 400 مليون دج		2017	
من 100 إلى 500 مليون دج	من 200 مليون إلى 2 مليار دج	من 50 إلى 250	2001	متوسطة
من 200 مليون إلى 1 مليار دج	من 400 مليون إلى 4 ملايين دج		2018	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب القانون رقم: 18/01.
- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب القانون رقم: 02/17.

من خلال الجدول نستخلص أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يرتكز على ثلاثة مقاييس وهم: (المستخدمون، رقم الأعمال السنوي، والحصيلة السنوية، والمؤسسة المستقلة). حيث عرف المشرع هذه المصطلحات كالآتي:

دراسة تقييمية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة

1- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، والسنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بأخر نشاط حسابي مقفل.

2- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدته 12 شهر.

3- المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا تملك رأسمال بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفقا لعدد عمالها وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو حصيلتها السنوية، تعطى الأولوية لرقم الأعمال أو مجموع الحصيلة السنوية.<sup>19</sup>

1-4- تطور تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة

عند نهاية عام 2017 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 10336 مؤسسة بزيادة قدرت بـ: 727 بالمقارنة مع عام 2016 (9659 مؤسسة) موزعة على القطاع الخاص والقطاع العام كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة

النسبة المئوية %	التطور	2017	2016	طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
98.96	726	10278	9552	المؤسسات الخاصة
01.04	01	108	107	المؤسسات العامة
100	727	10336	9659	المجموع

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم بولاية المسيلة، ديسمبر 2017.

2- الإطار التطبيقي للدراسة

بعدما تطرقنا لماهية متغيرات الدراسة سيتم شرح المنهجية المتبعة مع وصف خصائص العينة، وأخير اختبار فرضية الدراسة وتحليل النتائج.

2-1- منهجية الدراسة ووصف العينة.

سنتناول في هذا الجزء المنهج العلمي المستخدم في الدراسة الميدانية والأدوات التي استعين بها في جمع المعلومات، بالإضافة إلى التعريف بمجتمع وعينة الدراسة ووصف أهم خصائصها، والأداة البحثية المستخدمة في جمع البيانات.

## 2-1-1- منهجة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لاستخدامه في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقتها والعوامل المؤثرة في ذلك، فهو لا يهدف فقط إلى جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وعرضها بل إنه يشتمل كذلك على تحليل دقيق لهذه البيانات والمعلومات وتفسير عميق لها وسبر لأغوارها من أجل استخلاص الحقائق والتعميمات الجديدة التي تسهم في تراكم وتقدم المعرفة الإنسانية.

أما مصادر البيانات الأولية المتعلقة بالدراسة الميدانية فتتمثلت في الاستمارة لمعرفة المؤشرات التي تستند عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة لمعرفة تنافسيتها، ثم نطرق لشرح الآلية التي تم بها تصميم الاستمارة واخير اختبار صدقها وثباتها.

### 2-1-1-1- تصميم وتحكيم الاستمارة

أولاً: تصميم الاستمارة: من أجل اختبار فرضية البحث فقد تم تصميم الاستمارة بشكل يحتوي على متغيرات الدراسة، فكان اعتمادنا على المعلومات الواردة في الأدبيات من الجانب النظري لدراستنا (بالاستعانة ببعض الدراسات السابقة ذات الصلة)، فقمنا بصياغتها في عبارات تخدم ورقتنا البحثية، حيث قسمنا الاستمارة إلى قسمين كما يلي :

القسم الأول: يحتوي على المعلومات العامة لعينة الدراسة والتي تتعلق ببيانات المؤسسات، حيث تشتمل: (عدد العمال الدائمين (حجم المؤسسة)، مجال النشاط، طبيعة القطاع).

القسم الثاني: تطرقنا فيه إلى أهم مؤشرات قياس مستوى التنافسية على مستوى المؤسسة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 03: أقسام ومحاور الاستمارة

عدد البنود	محاور كل قسم		عنوان القسم	أقسام الاستمارة
	الرقم	عنوان المحور		
3	1	عدد العمال الدائمين (حجم المؤسسة)	معلومات عن المؤسسة	القسم الأول
4	2	مجال النشاط		
4	3	طبيعة القطاع		
11	4	مؤشرات قياس مستوى التنافسية على مستوى المؤسسة	أبعاد الدراسة	القسم الثاني
22	مجموع البنود			

المصدر: من إعداد الباحثين

دراسة تقييمية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة

سنعتمد على سلم ليكارت الخماسي في القسم الثاني لاختبار الفرضية ومن ثم الإجابة على إشكالية البحث، وذلك وفق ما يلي:

الجدول رقم 04: سلم ليكارت الخماسي (المحور الأول)

5	4	3	2	1	درجة الموافقة
أتفق بشدة	أتفق	أتفق إلى حد ما	لا أتفق	لا أتفق بشدة	الوزن المرجح

ثانيا: صدق الاستثمار: بعدما قمنا بعرض الاستثمار على مجموعة من المحكمين حيث قاموا بإعطاء بعض الملاحظات قمنا بإجراء التعديلات التي أتفق عليها أغلبية المحكمين، للخروج بهذه الاستثمار النهائية.  
ثالثا: ثبات الاستثمار: حتى نتأكد من ثبات الاستثمار ومحاورها واختبار صلاحيتها تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستثمار.

الجدول رقم 05: ثبات الاستثمار

الرقم	المحور	معامل الثبات	معامل الصدق
1	مؤشرات قياس مستوى التنافسية على مستوى المؤسسة	0.889	0.942

المصدر: اعتمادا على بيانات الاستثمار باستخدام نتائج SPSS

من خلال الجدول نجد أن معامل ألفا كرونباخ أكبر من الحد الأدنى (0.6) في جميع محاور الاستثمار، مما يدل على ثبات أداة الدراسة، ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعدناها لمعالجة المشكلة المطروحة تمتاز بالثبات، وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

2-1-1-2- أساليب التحليل الإحصائي

قمنا باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS22 لإجراء التحليل الإحصائي، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، وقد قمنا بالاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية : لبيان وصف خصائص مفردات العينة.
- المتوسط الحسابي: لعرض متوسطات متغيرات الدراسة.
- الإنحراف المعياري: لمعرفة درجة تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.
- معامل الاختلاف: لإجراء المقارنة بين عبارات كل محور وترتيبها حسب أهميتها
- معامل الثبات ألفا كرونباخ: يستخدم هذا المعامل لمعرفة درجة ثبات أداة الدراسة واتساقها الداخلي.
- اختبار شيبيرو ويلك: لمعرفة طبيعة توزيع بيانات الاستثمار ومدى معلومتها، ويستخدم عندما

يكون حجم العينة أقل من 50

دراسة تقييمية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة

- اختبار ويلكوكسن: اختبار العينة الأحادية في حالة عدم اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

2-1-2- وصف خصائص العينة

سنعرف مجتمع وعينة البحث مع وصف عينة الدراسة من خلال البيانات العامة المحصلة عن طريق الاستمارة.

2-1-2-1-2- التعريف بمجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة والتي تقدر بـ: 10336<sup>20</sup> مؤسسة خلال نهاية 2017، والمستهدفين في هذه الدراسة هم الذين لهم علاقة كبيرة بنشاط المؤسسة (المسير (مدير)، المالك (مسير)، إطارات الإدارة العليا من المؤسسة)، حيث تم توزيع استمارة واحدة لكل مؤسسة، حيث تم استرجاع 31 استمارة من بين 40.

2-2-1-2- وصف خصائص العينة من حيث البيانات العامة للمؤسسة

وصف أهم الخصائص المدروسة في النقاط التالية:

الجدول رقم 06: خصائص عينة الدراسة

الرقم	المتغيرات	العبارات	النسبة	التكرار
01	حجم المؤسسة	مصغرة	25.80	08
		صغيرة	51.60	16
		متوسطة	22.60	07
02	نوع النشاط	زراعي (فلاحي)	09.70	03
		صناعي	48.40	15
		البناء والأشغال العمومية	16.10	05
		خدمي	25.80	08
03	طبيعة المؤسسة	عامة	09.68	03
		خاصة	87.10	27
		مختلطة	03.22	01
المجموع			100	31

المصدر: اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام مخرجات SPSS

أولا - توزيع العينة حسب حجم المؤسسة:

دراسة تقييمية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة

من نتائج الجدول يتبين ان نسبة المؤسسات الصغيرة فاقت النصف (51.60%)، في حين تأت نسبة المؤسسات المصغرة والمتوسطة متقاربتين تقريبا وهما على التوالي (25.80%، 22.60%).

ثانيا- توزيع العينة حسب نوع النشاط:

من نتائج الجدول رقم السابق يتبين ان نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بلغت نسبة (48.40%)، في حين تأت المؤسسات الخدمية في المرتبة الثاني بنسبة 25.80% ثم البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.10% وأخير المؤسسات الفلاحية (الزراعية) بنسبة 09.70%.

ثالثا - توزيع العينة حسب طبيعة المؤسسة:

يتبين من خلال الجدول السابق رقم 06 تبين أن نسبة المؤسسات الخاصة بلغت 87.10% في حين كانت نسبة المؤسسات العامة 09.68% وأخير المؤسسات المختلطة بنسبة ضئيلة جدا بـ 03.22% ، وهذا ما يفسر الاتجاه نحو الخصوصية وتشجيع المستثمرين الخواص.

2-2- اختبار فرضية الدراسة وتحليل النتائج:

سيتم اختبار فرضية الدراسة بمستوى ثقة 95% أي بمستوى دلالة 5%، وسيتم أولا اختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي من أجل تحديد الاختبار المناسب ، وبعد اختبار فرضية الدراسة وتحديد نتائجها سنقوم بتحليل وتفسير تلك النتائج التي أسفرت عليها الدراسة.

2-2-1- اختبار الفرضية:

$H_0$ : لا يرتقي مستوى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بولاية المسيلة إلى المستوى المطلوب عند مستو معنوية 0.05.

$H_1$ : يرتقي مستوى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بولاية المسيلة إلى المستوى المطلوب عند مستو معنوية 0.05 .

أسفرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات هذا المحور على ما يلي:

الجدول رقم 07: اختبار التوزيع الطبيعي لمحور التنافسية

شبيرو ويلك			كولموغروف سميرونوف			الاختبار
Sig.	Df	Statistic	Sig.	df	Statistic	MEANIT
0.000	31	0.807	0.000	31	0.346	

المصدر: اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام نتائج SPSS

دلت نتائج إختبار شبيروويلك على أن قيمة sig معدومة وهي أقل من 0.05 وبالتالي البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يتم إختبار هذه الفرضية وفق اختبار ويلكوكسن

الجدول رقم 08: نتائج اختبار ويلكوكسن

**Récapitulatif du test d'hypothèse**

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
1	La médiane de meancomp est égale à 3,000.	Test de rang signé de Wilcoxon d'un seul échantillon	,000	Rejeter l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau d'importance est ,05.

المصدر: اعتمادا على مخرجات بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة sig معدومة، وبالتالي فهي أقل من 0.05، وهذا معناه أننا نرفض  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  على أساس أن مستوى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة يرتقى للمستوى المطلوب عند مستوى 0.05.

**2-2-2- تحليل نتائج الدراسة**

بعد اختبار فرضية الدراسة وتحديد نتائجها؛ سيتم تحليل وتفسير تلك النتائج التي أسفرت عليها، ولأجل ذلك سنقوم بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وكذلك معاملات الاختلاف بغرض ترتيب درجات أهمية مختلف مؤشرات قياس تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة.

**2-2-2-1 تحليل نتائج اختبار الفرضية**

يتضمن الجدول التالي أهم المؤشرات التي يمكن بها ان نقيس تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة.

الجدول رقم 09: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لعبارات الاستمارة

الترتيب حسب درجة الأهمية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	الرقم
11	18.23	0.682	03.74	1. تحقق المؤسسة ربحية بصفة مستمرة	مؤشرات تنافسية
10	16.00	0.619	03.87	2. تتحكم المؤسسة في تكاليف إنتاج منتجاتها بشكل جيد	
08	13.00	0.512	03.94	3. تعمل مؤسستكم على زيادة الكميات المنتجة لتحقيق وقرات الحجم	

دراسة تقييمية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة

03	11.21	0.442	03.94	4. تجد مؤسساتكم سهولة في التحكم في تحديد أسعار منتجاتها
11	18.23	0.682	03.74	5. تسيطر مؤسساتكم على جزء هام (معتبر) من السوق
05	12.90	0.516	04.00	6. منتجاتكم تلبي رغبات وأذواق العملاء بما يتفق وتوقعاتهم
02	10.25	0.407	03.97	7. يتم تقييم مستوى جودة منتجاتكم من خلال آراء العملاء
04	11.53	0.473	04.10	8. تحافظ مؤسساتكم على الخصائص الجوهرية للمنتج عند إجراء تغييرات عليه
05	12.90	0.516	04.00	9. يتم استخدام موارد المؤسسة بما يتلاءم وقدراتها
07	12.99	0.512	03.94	10. يتم تحقيق الأهداف المسطرة بشكل مستمر
09	13.57	0.547	04.03	11. تحرص مؤسساتكم على وصول منتجاتها عبر قنوات التوزيع في الوقت المناسب.
01	09.51	0.37404	03.933	التنافسية

المصدر: اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام نتائج مخرجات SPSS

من الجدول يتبين أن أغلب متوسطات إجابات المستجوبين تفوق قيمة المتوسط المعياري ماعدا البنود: (1،2،5)، مما يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة تعطي أهمية لأغلب مؤشرات قياس التنافسية على مستوى المؤسسة ، وهذا شرح لمختلف العناصر حسب الأهمية:

✓ المؤسسات محل الدراسة تقوم بتقييم مستوى جودة منتجاتها بإعطاء أهمية بالغة لآراء واقتراحات العملاء وهذا مما يكسب المؤسسات محل الدراسة ميزة تنافسية يجعلها قادرة على تلبية احتياجات العملاء أفضل من المنافسين؛

✓ المؤسسات محل الدراسة تقوم بتقييم مستوى جودة منتجاتها بإعطاء أهمية بالغة لآراء واقتراحات العملاء وهذا مما يكسب المؤسسات محل الدراسة ميزة تنافسية يجعلها قادرة على تلبية احتياجات العملاء أفضل من المنافسين؛

✓ المؤسسات محل الدراسة تجد سهولة في تحديد أسعار منتجاتها مقارنة بالمنافسين مما يدل على أنها تقلل من هوامش الربح أو تخفض بدرجات كبيرة من تكاليف إنتاج منتجاتها؛

✓ المؤسسات محل الدراسة تركز على المحافظة على الخصائص الجوهرية لمنتجاتها وهذا ما يكسبها ثقة من طرف العملاء؛

✓ المؤسسات محل الدراسة قادرة على استخدام مواردها بما يتوافق وقدراتها؛

دراسة تقييمية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة

✓ المؤسسات محل الدراسة قادرة على تلبية احتياجات وأذواق العملاء بما يتوافق مع رغباتهم وتوقعاتهم؛  
✓ المؤسسات محل الدراسة تحقق اهداف بشكل مستمر بما يكسبها القدرة على الاستقرار والاستمرار بين المنافسين؛

✓ المؤسسات محل الدراسة تعمل على زيادة الكميات المنتجة لتستفيد من مزايا وفرات الحجم؛  
✓ المؤسسات محل الدراسة تحرص بشكل جيد على وصول منتجاتها عبر قنوات توزيع ملائمة وفي الوقت المناسب لمختلف عملائها؛

✓ المؤسسات محل الدراسة تتحكم في تكاليف إنتاج منتجاتها لكن ليس بالشكل الكبير؛  
✓ المؤسسات محل الدراسة تسيطر على جزء هام من السوق وكذلك تحقق أرباح مستمرة بشكل قليل؛  
من خلال ما سبق تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة لها قدرة تنافسية تمكنها من الاستقرار والاستمرارية في نشاطها، وهذا من خلال إعطاء أهمية لأراء العملاء عند تقييمها لمستوى جودة منتجاتها، كما أنها لا تجد صعوبة في تحديد أسعار منتجاتها بالإضافة إلى أنها تحافظ على الخصائص الجوهرية لمنتجاتها عند إجراء التغييرات عليها.

**خاتمة:**

بعد تناولنا لأهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى التنافسية ومؤشرات قياسها على مستوى المؤسسات، وبعد اختبار فرضية الدراسة تم التوصل إلى أن قبول الفرضية البحثية المتضمنة لما يلي:

**H<sub>1</sub>:** يرتقي مستوى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بولاية المسيلة إلى المستوى المطلوب عند مستوى معنوية 0.05 .

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة محل الدراسة تعمل على:

- ✓ تقوم بتقييم مستوى جودة منتجاتها بإعطاء أهمية بالغة لأراء واقتراحات العملاء وهذا مما يكسبها قدرة تنافسية تجعلها قادرة على تلبية احتياجات العملاء أفضل من المنافسين؛
- ✓ تجد سهولة في تحديد أسعار منتجاتها مقارنة بالمنافسين مما يدل على أنها تقلل من هوامش الربح او تخفض بدرجات كبيرة من تكاليف إنتاج منتجاتها؛
- ✓ تركز على الخصائص الجوهرية لمنتجاتها وهذا ما يكسبها ثقة من طرف العملاء؛
- ✓ لها القدرة على استخدام مواردها بما يتوافق وقدراتها؛

دراسة تقييمية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة

- ✓ قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تلبية احتياجات وأذواق العملاء بما يتوافق مع رغباتهم وتوقعاتهم؛
- ✓ تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة اهدافها بشكل مستمر لكن ليس بالقدر المطلوب مما يفرض عليها مضاعفة الجهود لكي تكون قادرة على الاستقرار والاستمرار بين المنافسين؛
- ✓ تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة على زيادة الكميات المنتجة لتستفيد من مزايا وفرات الحجم؛
- ✓ تحرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة بشكل جيد على وصول منتجاتها عبر قنوات توزيع ملائمة وفي الوقت المناسب لمختلف عملائها؛
- ✓ تتحكم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة في تكاليف إنتاج منتجاتها لكن ليس بالشكل الكبير؛
- ✓ تسيطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة على جزء هام من السوق يجعلها وكذلك تحقق أرباح مستمرة، لكن ليس بالقدر الذي يجعلها قادرة على الصمود في المنافسة للأمد الطويل؛

الاقتراحات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- ✓ مواصلة التركيز على آراء واقتراحات العملاء والتي من شأنها تقوي جودة منتجاتها
- ✓ المحافظة على طريقة تحديد أسعار منتجاتها مقارنة بالمنافسين، مع التركيز أكثر على تخفيض التكاليف.
- ✓ مواصلة المحافظة على الخصائص الجوهرية لمنتجاتها.
- ✓ التركيز أكثر على الاستخدام المثل لمواردها بما يتوافق وقدراتها الانتاجية.
- ✓ الاستمرارية في تلبية احتياجات وأذواق العملاء بما يتوافق مع رغباتهم وتوقعاتهم.
- ✓ إعادة النظر في الأهداف المسطرة و مضاعفة الجهود من أجل القدرة على تحقيقها باستمرار.
- ✓ العمل على زيادة الكميات المنتجة للاستفادة أكثر من وفرات الحجم.
- ✓ المحافظة على قنوات التوزيع مع العمل على تحسينها بشكل يسمح لها اكثر بتلبية احتياجات العملاء في الوقت المناسب.
- ✓ المحافظة على الحصص السوقية الحالية مع مضاعفة الجهود لكسب حصص سوقية جديدة.

## المراجع والإحالات

<sup>1</sup> Bulletin D'informations Statistique De La PME, N31, Ministère De L'industrie Et Des Mines, Alger, Edition Novembre 2017, p09.

\* هي جميع العوامل والقدرات التي تمكن المؤسسة أو القطاع أو الدولة من التنافس بشكل أفضل و تحقيق موقع تنافسي ملائم له  
<sup>2</sup> محمد ناصر سامر المصطفى، إدارة التنافس في المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق مركز التعليم المفتوح، سوريا، 2015، ص31  
\*\* فهي التي تميز المؤسسة أو القطاع أو الدولة عن باقي منافسيها في إحدى مجالات التنافس كالتكلفة الأقل، الجودة، والسعر، سرعة الاستجابة لطلبات العملاء، ... الخ.

<sup>3</sup> فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص11

<sup>4</sup> فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية، - دراسة حالة المؤسسات الجزائرية -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص24.

<sup>5</sup> بوازيد وسيلة، مقارنة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة تطبيقية على بعض

المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2011/2012، ص08.

<sup>6</sup> Ahmed Bounfour , Le Management Des Ressources Immatérielles, Dunod, Paris, 1998, P217.

<sup>7</sup> بوازيد وسيلة، مرجع سابق، ص09.

\*\*\* القدرة على تحجيم الفاقد في الموارد المتاحة للمؤسسة وذلك من خلال استخدام الموارد بالقدر المناسب وفق معايير محددة.

<sup>8</sup> كلثوم كباي، التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر المغرب تونس، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص05.

<sup>9</sup> كلثوم كباي، نفس المرجع، ص5-6

<sup>10</sup> كلثوم كباي، نفس المرجع، ص6

<sup>11</sup> عبد الحكيم عبد الله النور، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2009، ص16.

<sup>12</sup> لزه العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر 2013، ص41

<sup>13</sup> بالاعتماد على ويتصرف:

- عميش عائشة، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف 10/9 نوفمبر 2010 ص ص 4-5

- محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص11.

- لزه العابد، مرجع سابق، ص43

<sup>14</sup> علاء فرحات طالب، أميرة الجنابي، إدارة المعرفة: إدارة معرفة الزبون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص156

<sup>15</sup> Porter Michael, L'avantage Concurrentiel comment devancer ses concurrent et maintenir son avance, trad de Lavergne, 2ème edition, Paris, Dunod, 1999, p93.

<sup>16</sup> لزه العابد، مرجع سابق، ص44 يتصرف

<sup>17</sup> محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، مقدمة في المال والأعمال، الدار الجامعية، مصر 1999، ص63.

<sup>18</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان، 2002، ص6

\*\*\*\* يمكن وبصفة استثنائية مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية حسب التغيرات المالية والاقتصادية ذات الأثر المباشر على سعر الصرف. وهذا حسب المادة:09 من القانون رقم:18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المدونة، ص19.

<sup>19</sup> القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب القانون رقم:02/17.

<sup>20</sup> مديرية الصناعة والمناجم بولاية المسيلة، 2017.

<sup>21</sup> القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب القانون رقم: 18/01.